



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 07 نوفمبر 2000

فهرس

* رد السيد محافظ بنك الجزائر على أسئلة السادة النواب وملاحظاتهم التي أبدوها خلال مناقشة العرض الذي قدمه.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة المنعقدة يوم الثلاثاء 07 نوفمبر 2000 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيدان:

- عبد الوهاب كيرامان، محافظ بنك الجزائر.

- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد محافظ بنك الجزائر: بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،
السيد الوزير،
السيدات والسادة النواب.

بودي أن أوجه شكري إلى السادة النواب على تدخلاتهم وأسئلتهم المهمة التي تناولت معظم جوانب الاقتصاد الوطني. وسأحاول اليوم أن أجيب، قدر الإمكان، عن هذه الأسئلة التي تمحور بعضها عموما حول إصلاحات القطاع المصرفي وحول البنوك.

يمكن أن نذكر في هذا الصدد أنه، في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتخذة منذ أكثر من عشرية لتأمين انتقال الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، سخرت مجهودات معتبرة قصد تحويل القطاع المصرفي والمالي وكذا تحويل الإطار الذي يعمل فيه هذا القطاع.

تجمع هذه المجهودات في ثلاثة محاور:

أولا، تم إجراء الإصلاح النقدي، أي تغيير الإطار المؤسسي لرد الاعتبار إلى الوظيفة النقدية، وتطوير

**افتتحت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الخامسة والأربعين مساء**

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد الوزير والسيد محافظ بنك الجزائر ومساعديهما، وبعد استماعنا للعرض الذي قدم للنقاش الذي دار في هذه القاعة، وللأسئلة التي تطرقت بالتفصيل إلى جوانب عديدة من سياستنا النقدية والاقتصادية، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة إتاحة الفرصة مجددا إلى السيد محافظ بنك الجزائر ليرد على مختلف الأسئلة التي طرحت في هذه القاعة، وليسلط مزيدا من الضوء على حالة البلاد الاقتصادية والمالية.

وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد المحافظ.

لهذا الغرض، أنشأ هذا القانون مجلس النقد والقرض الذي سن إلى غاية اليوم، بصفته سلطة نقدية، مجموعة من الأنظمة تتعلق بمختلف جوانب النشاط المصرفي، يعد تنفيذها من صلاحيات بنك الجزائر، ونذكر من ضمنها ما يأتي:

- شروط إقامة البنوك والمؤسسات المالية،
- الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية،
- مخطط الحسابات المصرفية، نشر الحسابات السنوية،
- التنظيم الاحترازي،
- تنظيم السوق النقدية،
- الرقابة على الصرف، سوق الصرف،
- نظام ضمان الودائع المصرفية.

وهنا أتطرق إلى سؤال طرحه السيد مالك سدالي يتعلق بعمليات تدقيق حسابات البنوك العمومية التي قامت بها مكاتب تدقيق أجنبية.

نذكر أن هذه العمليات مست حسابات البنوك للسنوات المالية 1991 و1993 و1995، وتمت في إطار الاتفاقيتين المبرمتين مع البنك الدولي: (اتفاقية التصحيح الهيكلي واتفاقية إصلاح المؤسسات).

وللقيام بهذه العمليات، اختيرت مكاتب تدقيق ذات خبرة وكفاءة معترف بها دوليا. في حين ألزم بنك الجزائر هذه المكاتب بإشراك مكاتب جزائرية حتى تستفيد هذه الخبرات.

هذا، وليس من مهام اللجنة المصرفية القيام بعمليات تدقيق حسابات البنوك. إن هذه اللجنة المنشأة وفقا لقانون النقد والقرض، تقوم بمراقبة تطبيق البنوك للأنظمة التي يسنها مجلس النقد والقرض، مستندة إلى عمل مصالح الرقابة لدى بنك الجزائر. كما تقوم بإقرار العقوبات المناسبة إن كان ذلك ضروريا.

أما فيما يخص مسألة الاستناد إلى خدمات مستشار مالي، فهذا يعتبر أمرا عاديا معمولا به لدى البنوك

إطار تنظيمي يشجع الوساطة المصرفية المتماشية مع متطلبات السوق.

ثانيا، إن الوساطة المصرفية التي كانت موجودة آنذاك هي أساسا وساطة بنوك عمومية نمت في إطار اقتصاد مدار مركزيا. وكان من الضروري، إذن، القيام بما يأتي:

- عملية تطهير عميقة لكل هذه البنوك،
- إدراج هذه البنوك في مخطط تنظيم القطاع العام الذي يمنحها الاستقلالية.

ثالثا، بهدف تنشيط المنافسة وتوفير وساطة مصرفية ذات نوعية، تم فتح المجال المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وسنرجع بالتفصيل إلى هذه المسائل من خلال الرد على بعض الأسئلة.

فيما يخص الإصلاح المؤسسي الذي تطرق إليه السيد قيديم، نذكر أن المرجع الأساسي هو القانون المتعلق بالنقد والقرض، الصادر سنة 1990.

على وجه الخصوص، يرد هذا القانون الاعتبار إلى الوظائف المصرفية التقليدية (تعبئة الادخار وتخصيص الموارد).

كما يعيد تحديد العلاقات بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، وكذا العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

- حددت العلاقات بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، خاصة من حيث وضع سقف للتسيقات الممنوحة للخزينة العمومية وتحديد شروط تسديدها.

- حددت العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية من حيث ترخيص البنوك والمؤسسات المالية واعتمادها وتنظيم المهنة وإنشاء معايير وقواعد تسيير تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، وكذا الرقابة على هذه المؤسسات، إلخ...

المسددة للبنوك، وهي فوائد مرتبطة بسندات الخزينة على البنوك في إطار التطهير السابق. إذن، هذا المبلغ (111 مليار دج) مخصص مباشرة للبنوك ويمثل تكلفة الفوائد.

4 - إعادة رسملة البنوك: 88,7 مليار دج.

من ضمنها: 53,8 مليار دج نقدا.

34,9 مليار دج في شكل سندات.

5 - خسائر الصرف بموجب اقتراضات لدعم ميزان المدفوعات (اقتراضات الخزينة العمومية) (168,2 مليار دج)

وهي خسائر ذكرت في العرض الذي قدمته أمس.

6 - إعادة شراء المستحقات المصرفية على المؤسسات التي حُلَّت وكذا الملف الاجتماعي: 285 مليار دج.

7 - صياغة المستحقات المصرفية المباشرة على الدولة في شكل عقود: (46 مليار دج).

أي ما مجموعه: 980 مليار دج لتطهير المؤسسات و367 مليار دج خاصة بالبنوك. مع التأكيد أن المبالغ المخصصة لتطهير البنوك هي:

- الفوائد: 111.

- إعادة الرسملة: 88.

- خسائر الصرف: 168.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المجهود المالي الهام للخزينة تجاه البنوك العمومية موجه، في الواقع، أساسا إلى تطهير ديون المؤسسات العمومية إزاء البنوك (إعادة شراء المستحقات غير الناجعة) وكذا إلى تطهير ديون الخزينة العمومية (خسائر الصرف).

وفيما يتعلق بعمليات الرسملة، فإنها تشكل عمليات يجب أن يقوم بها كل صاحب ملكية (الدولة، فيما يخص البنوك العمومية) ليؤمن ملاءة البنك، أي توفير تغطية مناسبة لالتزاماتها بأموالها الخاصة.

تعلقت بعض أسئلة النواب بالبنوك الخاصة الوطنية والبنوك الأجنبية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن محورا هاما لإصلاحات القطاع

المركزية والحكومات في أغلب الدول أكانت متقدمة أم نامية.

أما فيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها السيدان خلفاوي وبولفغات، والخاصة بالسياسة النقدية، فنذكر أن القانون المتعلق بالنقد والقرض منح مجلس النقد والقرض دور صياغة السياسة النقدية التي يتولى بنك الجزائر صلاحيات تطبيقها.

وفي هذا الإطار، ارتكز أكثر فأكثر على تنفيذ سياسة نقدية حذرة خلال السنوات الأخيرة تساهم في إرساء محيط اقتصادي مستقر، وتعتمد على الأدوات غير المباشرة، طبقا لهدف الترقية التدريجية للآليات العالمية للسوق. وتمثل ذلك في:

- تحرير معدلات الفائدة،

- إدخال الاحتياطات الإلزامية،

- إدخال عمليات مزادات القروض في السوق النقدية.

أما أولويات السياسة النقدية فتتمثل أساسا في:

* توفير إطار كلي ملائم للنمو،

* التحكم في التضخم،

* استقرارية ميزان المدفوعات.

والآن، بودي أن أتطرق إلى محور تطهير المؤسسات والبنوك.

فيما يخص المؤسسات، كلف هذا التطهير:

1 - 116 مليار دج في إطار سحب بموجب صندوق التطهير.

2 - 533 مليار دج لإعادة شراء المستحقات المصرفية على المؤسسات والدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والدواوين العمومية للتسيير العقاري من قبل الخزينة العمومية.

وهو مبلغ مخصص لتطهير المؤسسات عن طريق البنوك.

3 - الفوائد المرسملة بموجب التزامات إعادة الشراء غير

وحرصا على سلامة النظام المصرفي وأمن المودعين، يسهر بنك الجزائر، كبنك مركزي، على متابعة مستوى رؤوس أموال البنوك بالنسبة إلى تطور استلزاماتها، وكذا درجة احترافها وكفاءتها. وعندما تتوفر هذه الشروط وتصبح مرضية، من وجهة نظر السلطة النقدية، تتحصل البنوك حينئذ على الترخيصات المرغوب فيها.

كما نشير إلى أن الترخيص بإقامة بنوك أجنبية بالجزائر يعود بالفائدة على الجزائر، وذلك من حيث جلب رؤوس الأموال الخارجية ومن حيث ترقية المنافسة ضمن القطاع المصرفي لتأمين وساطة مالية أفضل.

هذا وتشكل هذه البنوك فروعاً لبنوك أجنبية ذات خبرة وكفاءة وملاءمة معترف بها عالمياً. في حين أن البنوك الخاصة الجزائرية المنشأة حديثاً، ما تزال في مرحلة الاكتساب التدريجي للمهنة المصرفية، ويساير بنك الجزائر اكتسابها هذا للمهنة.

وهنا أعود إلى البنوك العمومية لأفتح قوساً وأشير من خلاله إلى بعض الملاحظات الخاصة بالقيود المؤسسية التي تواجهها البنوك. واجه الإصلاح المصرفي في السنوات الأخيرة عدداً من القيود نجمت أساساً عن دوام العلاقات المؤسسية الغامضة بين الدولة صاحبة الملكية، والبنوك العمومية التي تعتبر قانوناً مؤسسات مستقلة.

وبالفعل، اقترح بنك الجزائر في شهر فيفري 1997 مخطط تنظيم للقطاع المصرفي يقوم على شركات قابضة وفقاً للأمر المتعلق برؤوس الأموال التجارية، ويرتكز على مبدأ استقلالية البنوك في تسييرها. لم يعرف هذا الاقتراح استجابة، بل بالعكس، اتخذ المجلس الوطني لمساهمات الدولة قراراً في جوان 1997، يمنح بموجبه وزارة المالية دور الجمعية العامة.

فاعتبر بنك الجزائر أن مثل هذا القرار يعارض، في الواقع، مبدأ الاستقلالية ذاته، وذلك بإعادة إقامة

المصرفي قد خص فتح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وبالفعل، يشكل توسيع الساحة المصرفية محورا هاما للتحسين المستمر للوساطة المالية، وذلك بتحفيز المنافسة داخل القطاع. هذا وقد تعزز المجال التنافسي للقطاع المصرفي بما يأتي:

- إنشاء بنك برأس مال مشترك،
- إنشاء ثلاثة بنوك برؤوس أموال جزائرية،
- إقامة خمسة فروع لبنوك أجنبية هي: (EL Rayan Algerian Bank, Natexis, Citibank ABC, Société Générale)

(بنكان عريبان، بنكان فرنسيان، بنك أمريكي).

- إنشاء ست مؤسسات مالية برؤوس أموال عمومية أو خاصة.

- توسيع نشاطات الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية (CNMA) إلى النشاطات المصرفية،
- تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) إلى بنك.

بالإضافة إلى ذلك، رخص مجلس النقد والقرض بإنشاء مصرفين برؤوس أموال أجنبية (ARAB BANK) و (HERMES Algérie).

بعد الترخيص، يسلم المشروع إلى أن يصل إلى درجة الاعتماد في مدة سنة.

إذن، نلاحظ أنه من بين البنوك الأجنبية وعددها 7، أربع منها عربية. مما يدل على أننا نرحب بالرأسمال العربي والاستثمار العربي والتمويل العربي في حالة توفير الإمكانيات.

وفيما يخص سؤال السيد جبير صالح كحلوش المتعلق بمسألة البنوك الخاصة وإمكانية فتح فروع لها، يجدر التذكير أن الاستثمار في القطاع المصرفي لا يشكل استثماراً كأي استثمار آخر، ذلك لأن البنك يستعمل أموال الآخرين للقيام بعمله.

عندما ندرس تطور المديونية الخارجية الجزائرية في 15 سنة الأخيرة، نلاحظ أربع فترات متتالية:

1 - من 1985 إلى 1990، وهي مرحلة نمو سريع للدين القائم الذي انتقل من 17 إلى 28 مليار دولار.

وتعود مرحلة النمو السريع هذه إلى تزايد المديونية القصيرة الأجل والقروض التجارية (أقل من 3 سنوات) التي تبعت انخفاض سعر البترول في 1985.

2 - من 1990 إلى 1993، مرحلة شبه استقرار للدين الذي انتقل من 28 إلى 26 مليار دولار.

وتتوافق مرحلة شبه الاستقرار هذه مع مرحلة تمت فيها محاولة احتواء المديونية دون إعادة الجدولة. فكان أصل الدين الذي يسدد سنويا خلال هذه المرحلة، والذي تراوح بين 6 و7 ملايين دولار، يعوضه الدين الجديد المعبأ الذي تراوح أيضا بين 6 و7 ملايين دولار سنويا. مما جعل مستوى المديونية على حاله، في حين ارتفعت خدمة الدين.

3 - من 1993 إلى 1996، مرحلة ارتفاع الدين القائم بمبلغ 7 ملايين دولار، حيث انتقل من 26 إلى 33 مليار دولار.

خلال هذه الفترة التي تبعت مباشرة إعادة الجدولة، بقي الدين الجديد المعبأ بوتيرة مرتفعة (من 6 إلى 4 ملايين دولار)، بينما انخفض أصل الدين المسدد ابتداء من 1994 إلى 3 ملايين دولار، وذلك نظرا إلى إعادة الجدولة. فارتفع الدين الخارجي، لأن الدين الجديد كان أعلى من الدين المسدد.

4 - من 1996 إلى 2000، مرحلة انخفاض يقدر بمبلغ 7,5 ملايين دولار من الدين القائم الذي يتوقع أن يبلغ حوالي 25,5 مليار دولار نهاية 2000.

الالتباس بين دور صاحب الملكية ودور المتدخل في تسيير البنوك العمومية، ذلك أن المنهج المتبني يشكل تراجعاً حتى بالنسبة إلى المخطط السابق الذي كانت صناديق المساهمة تتوسط من خلاله بين الدولة، صاحبة الملكية، والبنوك العمومية، مؤسسات مستقلة.

وترتبت على ذلك أوامر إضافية على البنوك العمومية، عرقلت أكثر فأكثر التسيير الحسن لهذه المؤسسات.

ثم إزدادت محافظ البنوك ثقلا من جراء مستحققاتها على الدولة. وعلى وجه الخصوص، فإن التأخيرات المسجلة فيما يتعلق بخدمة الدين العمومي إزاءها، تؤثر في سيولة البنوك و تعرقل السير الحسن لإستراتيجياتها.

وفي نفس الوقت، فإن التأخيرات المسجلة في رسملة البنوك العمومية، والتي حددها بنك الجزائر في 1998، تخفض بشدة من ملاءة البنوك.

وهكذا قدر بنك الجزائر من جديد احتياجات إعادة رسملة البنوك العمومية في نهاية سنة 1999 بمبلغ 40,5 مليار دينار، يضاف إلى قائمة التطهير التي سبق وأن قدمتها إليكم، ويخص ثلاثة بنوك عمومية، هي وحدها في حاجة إلى إعادة رسملة.

تصعب كل هذه القيود التقييم الموضوعي لأداء البنوك العمومية، وتعرقل على وجه الخصوص تقييم تحقيق المعايير التي التزم باحترامها مسيروالبنوك في إطار عقود الأداء التي أبرمها مع الدولة سنة 1995.

هذا ويشكل إصلاح القطاع المصرفي العمومي محورا مركزيا ضمن برنامج الحكومة. وترجم ذلك، على وجه الخصوص، بإعلان إنشاء لجنة إصلاح هذا القطاع في بداية سنة 2000، وهي لجنة لم تجتمع إلى حد الآن.

الدين الخارجي:

خص تدخل السيدين لعلاوي بلمخي وصالح عباس، مسألة الدين الخارجي.

مليار دولار واحد خلال خمس سنوات. ونضيف أن الارتفاع المسجل في الفترة الثالثة الممتدة من 1990 إلى 1993، كان نسبياً نتيجة الأثر السلبي لسعر الصرف، وأن الانخفاض في المرحلة الرابعة كان هو الآخر نسبياً نتيجة أثر سعر الصرف.

الدين القصير الأجل:

تعزز التحكم في الدين القصير الأجل (بمفهوم آجال استحقاق لفترة تساوي سنة أو تقل عنها).

إن هذا الدين الذي بلغ 1790 مليون دولار في 1990، والذي تم تخفيضه إلى 700 مليون دولار ابتداء من 1993، يوجد عند مستوى 200 مليون دولار منذ 1997.

معدلات الدين الخارجي:

سبق لي وأن تطرقت إليها عند تقديمي للعرض. أذكر فقط أنها كانت 30٪ في 1996 و 1997 وارتفعت إلى 47٪ و 39٪ في 1998 و 1999، ثم انخفضت من جديد في توقعاتنا لهذه السنة.

تطور بنية الدين الخارجي:

لهذا التطور أهمية في تحليل تطور المديونية. فعندما ندرس هذا التطور، يفسر الاتجاه الملاحظ في السنوات الأخيرة أو ما بين 1993 و 1999 بما يأتي:

- انخفاض ملموس في القروض الثنائية التي انتقلت من 64٪ في 1993 إلى 24٪ في 1999.
- ارتفاع حصة قروض إعادة الجدولة التي لم تكن موجودة في 1993 والتي تمثل أكثر من النصف في سنة 1999 (51,4٪).
- ارتفاع القروض المتعددة الأطراف التي زادت حصتها على الضعف بين سنتي 1993 و 1999.
- انخفاض ملحوظ في القروض المالية بسبب صعوبات انضمام الجزائر إلى الأسواق المالية العالمية.

وشهدت هذه المرحلة الانخفاض التدريجي لمستوى الدين الجديد الذي انتقل من 3,5 ملايير دولار في 1996 إلى مليار وأربعمائة مليون (1,4) دولار في 1999. بينما استقر أصل الدين المسدد عند حدود 3 ملايير دولار سنوياً.

إن الانخفاض التدريجي للدين الخارجي القائم خلال السنوات الأخيرة، هو نتيجة السياسة الحذرة في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي أصبحت هي نفسها ممكنة عن طريق استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بالدعم المتأتمى من عملية إعادة الجدولة.

أثر سعر الصرف:

بالفعل يتطلب هذا التحليل لتطور الدين القائم، استكمالاً بدراسة أثر سعر صرف الدولار في العملات الأخرى.

لقد كانت نسبة 58٪ من المديونية تتشكل من عملات أخرى غير الدولار. ويكون مبلغ هذا الجزء من الدين عندما نعبر عنه بالدولار، أكثر أو أقل ارتفاعاً، حسب انخفاض أو ارتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى. مثلاً؛ إذا توقعنا مديونية بمبلغ 25,5 مليار دولار نهاية هذه السنة، وكانت تقلبات سوق الصرف بين "الأورو" و"الدولار" ضخمة، من الممكن أن نتراجع عن هذه التوقعات.

إن هذا الأثر في تقدير الدين الخارجي يمكن أن يكون هاماً خلال سنة واحدة وقد يتجاوز المليار دولار.

لكن خلال فترة عدة سنوات، يتلاشى الأثر على المدى الطويل مع تطور الدولار في هذا الاتجاه أو ذاك.

وهكذا أدى أثر سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 1996، إلى رفع مبلغ الدين بمقدار مليارين وثلاثمائة مليون (2,3) دولار. بينما أدى هذا الأثر خلال فترة 1996 - 2000، إلى نتيجة عكسية بمبلغ 3,3 ملايير دولار. أي في النهاية بأثر تخفيضي بلغ مستوى

غير كافية. (هذا يفسر التآكل السريع للاحتياطي في 1998-1999 في سياق انخفاض أسعار البترول).

ينبغي إيجاد توازن بين المتطلبات المتضاربة، ويمكن أن يتحقق ذلك باللجوء خاصة إلى التمويلات المتعددة الأطراف عندما يوفر شروطا خفيفة، لاسيما من أجل تمويل عمليات البنية التحتية.

خدمة الدين:

تصل خدمة الدين (الأصل والفوائد) في سنة 2000 -وهذا على أساس الدين القائم في نهاية 1999- إلى 4,5 ملايين دولار. وستنخفض تدريجيا من سنة إلى أخرى لتصل إلى 3,8 ملايين دولار سنة 2002، و3 ملايين دولار سنة 2005، ومليارين وخمسمائة مليون (2,5) دولار سنة 2008، ومليار وخمسمائة مليون (1,5) دولار سنة 2011 لتتخفف بعد ذلك إلى أقل من 200 مليون دولار.

وتبين هذه التقديرات التسديد شبه الكلي للدين الخارجي الحالي إلى حدود 2011.

كما ينبغي تحديث هذه المبالغ سنويا لإضافة خدمة الدين التي سوف تنجم عن القروض التي تتم تعبئتها والتي تضاف إلى الدين القائم في نهاية 1999. وعليه، فإن المبالغ الفعلية ستكون أعلى من التقديرات الحالية التي تمثل إلى حد ما الحد الأدنى.

هذا ويمكن إعداد التقديرات الفعلية على أساس توقعات ميزان المدفوعات لعدة سنوات.

ولقد سمحت لنا هذه التصورات الخاصة بميزان المدفوعات بمناسبة العرض الذي قدمناه أمام المجلس الوطني الانتقالي سنة 1996، بتوقع انخفاض الدين القائم بعد الارتفاع المتتالي لإعادة الجدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، اعتبار ضرورة اللجوء إلى إعادة جدولة ثالثة احتمالا ضعيفا جدا.

تحسن شروط الدين الخارجي:

إن تطور بنية الدين الخارجي مع انخفاض القروض التجارية والقروض القصيرة الأجل، قد تم تحقيقه عن طريق عملية إعادة الجدولة و الحصول على قروض متعددة الأطراف لدعم ميزان المدفوعات.

كما سمح تطور هذه البنية وكذا الشروط الملائمة التي تم الحصول عليها من عملية إعادة الجدولة، بتحسين شروط الدين الخارجي سواء بالنسبة إلى آجال الاستحقاق أو بالنسبة إلى أسعار الفائدة.

وهكذا ارتفع الأجل المتوسط للتسديد بعد أن كان لا يتجاوز 3 سنوات، إلى 16 سنة ابتداء من 1990 نتيجة لإعادة الجدولة، ليصل هذا الأجل حاليا إلى 10 سنوات.

إن متوسط معدل الفائدة الذي بلغ 9٪ سنة 1994، قد انخفض ابتداء من 1996 بعد نهاية إعادة جدولة الدين الخارجي ليكون اليوم في حدود 6٪.

إذن، وصول الأجل المتوسط إلى 10 سنوات، والفائدة المتوسطة إلى 6٪، يدل على تحسن شروط الدين الخارجي.

تعبئة الدين الخارجي:

قدر حجم الدين الخارجي الذي تمت تعبئته سنويا من 1990 إلى 1994 ما بين 6 و 7 ملايين دولار.

وسمحت إعادة الجدولة بتخفيض هذا المبلغ إلى 4,3 ملايين دولار ابتداء من 1995. وتواصل هذا الاتجاه التنافلي بانتظام إلى أن بلغ مليارا وستمائة مليون (1,6) ومليارا وأربعمائة مليون (1,4) دولار في 1998 و 1999 على التوالي.

إذا كان هذا التخفيض في تعبئة القروض ذا أثر موجب في انخفاض الدين القائم، كما رأينا ذلك أعلاه، فإننا نصل الآن إلى وضعية يمكن من خلالها اعتبار وتيرة التعبئة

السلطة النقدية الروسية أنشأت "روبلًا" جديدًا يساوي 1000 روبل قديم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات منذ إنشاء "الأورو" بتاريخ 1 جانفي 1999 إلى غاية 30 سبتمبر 2000، والمتعلقة بالأورو والدولار والدينار الجزائري، يمكن ملاحظة ما يأتي:

- تحسنت قيمة الدولار مقارنة بقيمة الدينار بنسبة 22٪. بينما انخفضت قيمة الأورو مقابل قيمة الدولار بنسبة 25٪. مما يعني أن قيمة الأورو قد انخفضت مقارنة بقيمة الدينار بنسبة 3٪، وهذا لفترة تقارب السنتين.

ويمكننا أن نعتبر لفترة أطول، أن الدينار قد عرف الاستقرار منذ 1995، أي مدة قصيرة بعد انخفاض قيمته سنة 1994. وبالفعل، إذا أخذنا متوسط سعر الصرف الفعلي فإن مؤشره الحالي يقترب من مؤشره سنة 1995. وإذا نظرنا إلى سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي، نلاحظ أن السعر المتوسط هو 10,67 دنانير جزائرية إلى الفرنك الفرنسي الواحد سنة 2000، مقابل 10,71 دنانير جزائرية إلى الفرنك الفرنسي الواحد سنة 1996.

أما بالنسبة إلى الدولار، فكان تحسنه خفيفا من 1996 إلى 1998. وقد تسارع منذ ذلك الوقت. لكن هذا راجع إلى التطور العام للدولار في السوق الدولية للصرف.

هذا وبأخذ سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الحسبان فارق التضخم بين الجزائر وأهم الدول الشريكة تجاريا. وهذا يعبر عن القدرة الشرائية الحقيقية للعملة الوطنية. كذلك عندما يكون معدل التضخم منخفضا، كما هو الحال الآن، فإن سعر الصرف الاسمي للدينار يأخذ معناه الحقيقي.

وككل العملات، يتذبذب الدينار في سوق الصرف، ويعبر التحسن أو الانخفاض في قيمته التي يتم ملاحظتها في بعض الفترات، عن هذه التذبذبات.

ويمكن أن نعتبر اليوم أن توقعات خدمة المديونية أصبح بالإمكان التحكم فيها أكثر من سنة 1996، وأن قابلية الاستمرار التي تحققت بالنسبة إلى ميزان المدفوعات، يمكن ضمانها. كما يمكن من الآن فصاعدا إظهار رزانة أكثر في مواجهة مشكلة المديونية.

الدينار:

اهتم بعض النواب، من بينهم السيد ابن يمينه مخلوف، بقضية العملة الوطنية.

إذا قمنا بتحليل تطور الدينار بالرجوع إلى السوق الموازية، نذكر أنه في بداية 1994، وقبل تخفيض قيمة الدينار، كان سعر الفرنك الفرنسي يساوي 4,50 دنانير جزائرية في السوق الرسمية، و18 دج في السوق الموازية، وفي بعض الأحيان 20 دج، أي بفارق 300٪.

أما اليوم فإن الفرنك الفرنسي يعادل 11 دج تقريبا في السوق الرسمية، و12 دج في السوق الموازية، أي بفارق 10٪. (شوشرة)

الرئيس: يبدو أن الاختلاف واقع بين مدينة وأخرى، وبين حي وآخر!

السيد محافظ بنك الجزائر: (يوصل)

إذن، انخفض الفارق من 300٪ إلى 10٪، 12٪.

وهكذا، فإن اقتراب السعر الرسمي من السعر الموازي يشهد على قيمة الدينار الجزائري.

إن هذه النتيجة ليست آلية، حيث نجد في بعض الدول أن السعر الموازي قد انهار وأن السعر الرسمي قد صاحب السعر الموازي في الانخفاض، وكمثال على ذلك؛ الروبل، النقد الروسي والذي كان حتى سنة 1991 بين دولارين (2) و3 دولارات أمريكية. أما اليوم فإن الدولار يعادل 27800 روبل. في الواقع 27,8 روبلا جديدا، لأن

3 - المردودية: إن مردودية الودائع ما بين البنوك، تفوق مردودية الفئات الأخرى من التوظيفات. لكن للحصول على توازن بين المردودية والأمن، يخصص حاليا 60٪ من الاحتياطي للودائع المصرفية، و40٪ للفئات الأخرى من التوظيفات.

مخاطر الصرف: بهدف تغطية مخاطر الصرف، يختار بنك الجزائر العملات المكونة للاحتياطي وكذا وزنها، على أساس:

- بنية التدفقات المتعلقة بمدفوعات الجزائر للخارج،
- وزن كل عملة في السوق المالية الدولية،
- سلوك كل عملة في سوق الصرف وكذا التوقعات ضمن هذه السوق،
- معدلات الفائدة الممنوحة على كل عملة.

مردودية الاحتياطي: تقدر نسبة المردودية المتوسطة للاحتياطي في سنة 2000 بحوالي 5٪.

وعلى أساس هذا التسيير للاحتياطي، بلغت الإيرادات من الودائع والسندات، 208 ملايين دولار سنة 1999. كما بلغت هذه الإيرادات، 255 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2000.

معدلات الفائدة:

خصت بعض أسئلة النواب -منهم السيد طرباق- مسألة معدلات الفائدة.

كان معدل إعادة الخصم قبل برنامج التصحيح الهيكلي 11,5 ٪، وتم نقله إلى 15 ٪ في شهر أبريل 1994.

وفي نهاية سنة 1995، أي قبل نهاية البرنامج، اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا مفاده تخفيض معدل إعادة الخصم، وتلاه قرار آخر سنة 1996، ثم ثلاثة قرارات سنة 1997، ومن جديد قرار آخر سنة 1998، فقرار سنة 1999 وقراران سنة 2000. أي ما مجموعه تسع (9) مراجعات للمعدل، جميعها في اتجاه التخفيض، إذ خفض

لكن لا يوجد إفراط في قيمة الدينار، بل بالعكس، هناك استقرار للدينار منذ 1995 - 1996، والاستقرار لا يعني التثبيت.

ومحافظة على هذه السياسة التي انتهجها بنك الجزائر، يمكننا أن نجنب اقتصادنا كل خطر لتخفيض قيمة الدينار مجددا، مع كل ما تعنيه هذه الصدمة للمتعاملين الاقتصاديين العموميين أو الخواص، والمستثمرين المحليين والأجانب، وطبعا المواطن.

تسيير الاحتياطي من العملة الصعبة:

يرتكز تسيير الاحتياطي من العملة الصعبة على ثلاثة معايير: الأمن والسيولة والمردودية.

1 - الأمن: يستثمر الاحتياطي على شكل ودائع مصرفية وسندات الخزائن وسندات هيئات متعددة الأطراف.

- الودائع المصرفية: وهي ودائع لدى بنوك دولية من الدرجة الأولى. تعين المبالغ المودعة لدى كل بنك على أساس سقف تحدد حسب ترتيب هذه البنوك. وتودع هذه المبالغ لفترة أقصاها شهر واحد.

- سندات الخزائن: ضمن هذه الفئة، يوظف بنك الجزائر حاليا استثماراته في سندات الخزينة الأمريكية نظرا إلى مردوديتها التي تفوق مردودية كل من "الأورو" و"الين".

حددت الفترة القصوى لهذه الفئة من الاستثمارات بسنة واحدة.

- سندات الهيئات المتعددة الأطراف: تتكون هذه الفئة من سندات يصدرها بنك التسويات الدولية وكذا البنك الدولي. توجد كذلك توظيفات لدى صندوق النقد العربي.

2 - السيولة: يمكن تعبئة التوظيفات خلال مدة أقصاها شهر واحد: تستغرق المدة القصوى للودائع بين البنوك 30 يوما. يمكن بيع سندات بنك التسويات الدولية في أي وقت، كما يمكن بيع سندات الخزينة الأمريكية بسرعة.

هناك حجة أخرى غالبا ما تقدم، وهي أن معدلات فائدة منخفضة من شأنها تشجيع الاستثمار. ولكن التطور الحقيقي للمقاييس الاقتصادية والنقدية هو الذي يقود معدلات الفائدة إلى الانخفاض. وعلى العكس، إذا تم تحقيق هذه النتيجة بقرار إداري فإن المقاييس الاقتصادية، وبوجه خاص التضخم، ستتأثر حتما، وهو ما يتعارض مع اقتصاد الاستثمار.

زيادة على ذلك، لم يكن معدل الفائدة هو العامل الأكثر أهمية للاستثمار. وكما فصلنا ذلك في العرض، تعتبر العوامل المرتبطة بمحيط الاستثمار، ورشادة إدارة الشؤون العمومية، والتحويلات الهيكلية، واستقرار النصوص، ومواصلة التحكم في الإطار الاقتصادي الكلي، والمناخ الأمني، عوامل رئيسية وذات أولوية لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وكذا الاستثمار العمومي.

وهكذا لم يترتب على انخفاض معدلات الفائدة لدى البنوك، ابتداء من سنة 1998، أي أثر في الاستثمار المنتظر من الحكومة.

وذهب هذا الانخفاض في معدلات القروض المقدمة من البنوك إلى أبعد من الانخفاضات الثلاثة التي عرفها معدل الخصم سنة 1997. ويشكل هذا، إذن، قرارا اتخذته البنوك العمومية في إطار التسيير الإداري.

وقد ترتب على هذه الوضعية الإخلال بانسجام بنية الفوائد. بالفعل، هناك بنية شاملة لمعدلات الفائدة (معدلات الفائدة في السوق النقدية، معدلات على الودائع بمختلف أشكالها، معدلات على المكشوفات)، وهي معدلات متدرجة في انسجام إجمالي يحدد انطلاقا من معدل إعادة الخصم الذي يشكل المعدل التوجيهي.

إن هذا الانسجام الذي يبني تدريجيا، يمثل مكسبا في إقامة آليات السوق، ويمثل إحدى الركائز التي تنبني عليها تدريجيا، في إطار تنافسي، وساطة مصرفية أفضل.

آخر قرار اتخذ في شهر أكتوبر 2000، معدل إعادة الخصم إلى 6٪. وهو ما يعيدنا إلى مستويات معدلات كانت سائدة قبل عشرية (7٪ سنة 1989).

وهكذا نلاحظ أنه بعد الارتفاع المسجل في بداية برنامج الاستقرار، عرف معدل إعادة الخصم فترة من الانخفاض المستمر إلى غاية بلوغه مستوى معتدلا جدا. ويشهد هذا على نجاح السياسة النقدية المتبعة في هذا المجال.

وجد البنك المركزي نفسه بالرغم من ذلك، تحت ضغط متواصل بمجرد أن برزت أولى إشارات مكافحة التضخم، وواجه انتقادات بعض الملاحظين أو ضغطا إداريا من الحكومات التي كانت ترغب في تخفيضه قبل أوانه وبحدة أكبر.

تمثلت السياسة التي اتبعتها البنوك المركزي في أنه لا ينبغي الأكل المبكر للثمن التي مازالت لم تنضج والتي سمحت مكافحة التضخم بالبدء في الحصول عليها. ولا ينبغي، بسبب التسرع، التراجع عن مكتسبات، من حيث انخفاض التضخم، ومن حيث المجهودات التي بذلت باستمرار خلال عدة سنوات، وكلفت المواطن الجزائري كثيرا من الحرمان.

ثم إن بلوغ نسبة تضخم 1٪ ليست مجردة أو نظرية. إنها تعني في الواقع إيقاف تدهور القدرة الشرائية. كما تعني، عند ما تحدث زيادة في الأجور، أن هذه الزيادة حقيقية من حيث تحسين القدرة الشرائية، ذلك أنها لم تتآكل بفعل التضخم.

ينبغي الإشارة بالإضافة إلى ذلك، إلى أنه لا توجد علاقة شبه آلية بين التضخم ومعدل إعادة الخصم، ذلك أن السياسة النقدية تحدد تبعا للوضع النقدي في مجمله. وفي هذا الإطار، فإن معدل التضخم ما هو إلا مؤشر من بين مؤشرات أخرى. ويعود إلى مجلس النقد والقرض، وذلك من مهامه، تقييم مجموع المعطيات عند اتخاذ قراراته.

تمثل القيمة بالدينار التي تقابل حصة الدولة من هذه الصادرات.

وهكذا، يمثل المبلغ المتوفر في الحساب الجاري للخرينة العمومية نهاية أكتوبر 2000 (206 ملايين دينار) الجزء الذي لم ينفق من إيرادات الدولة، بما فيها الإيرادات من الجباية على الصادرات من المحروقات.

فهو إذن يمثل الجزء المعبر عنه بالدينار لجزء من الاحتياطي. وعليه، لا يمكن اعتباره مبلغا يضاف إلى المستوى الحالي للاحتياطي من العملات الصعبة، كما تقدم بذلك السيد عمر قربي.

ونظرا إلى حساسية الموضوع، بودي أن أضيف باللغة الفرنسية ما يأتي:

إن الاحتياطي لا يضاف إلى أصول الخزينة. وعندما يجلب لنا البترول احتياطيا، يحافظ عليه بنك الجزائر ويعطي شركة سوناطراك الدنانير وهي تعطي الدولة منها نسبة 80٪ إلى 85٪ من خلال الجباية البترولية.

إذن بنك الجزائر ينشئ دنانير، وينشئها مقابل عملة صعبة. وفي حالة ما إذا أرادت سوناطراك أن تستورد، فإنها ستعطينا هذه الدنانير من أجل الحصول على العملة الصعبة. نفس الشأن بالنسبة إلى الدولة. وما هو موجود بالدينار، لا يضاف إلى ما هو موجود بالعملة الصعبة.

يمكن الشخص أن يفتح حسابا بالعملة الصعبة، وحسابا بالدينار، ويمكنه أن يشتري بواسطتهما. بالنسبة إلى الدولة، فإن عملات بنك الجزائر المركزي وكذا أصول الخزينة، ما هما إلا وجهين لعملة واحدة.

لا يمكن الدولة أن تأخذ من الجانبين. إذن، كل الأسئلة المتعلقة بالاستثمار انطلاقا من الاحتياطي...

لا يمكن الاستثمار انطلاقا من الاحتياطي، لأن هذا الأخير يشكل سهولة.

لكن هذا يقتضي استقلالية البنوك العمومية، ذلك أن للبنوك العمومية دورا حيويا تؤديه في الاقتصاد.

وإن كانت صيغ كالشراكة، وحتى الخصخصة الجزئية، مفيدة في عمليات عصرنة البنوك، فإن الحفاظ على قطاع مصرفي عمومي هام وذو أداء جيد، يعتبر ضروريا للاقتصاد الوطني من الناحية الإستراتيجية.

فيما يتعلق بسؤال طرحه السيد عبد الرحمن منصور عن إمكانية وجود اتفاقيات سرية مع صندوق النقد الدولي، يمكن أن نؤكد أنه لا يوجد اتفاق سري أو من طبيعة أخرى مع هذه المؤسسة، وذلك منذ انتهاء البرنامج الذي دام من 1994 إلى 1998.

فيما يخص استفسار السيد ابن عائشة المتعلق بصندوق ضبط الإيرادات، فأنا لم أقل إن المبلغ المودع في هذا الصندوق يمثل 206 ملايين دينار نهاية أكتوبر 2000، بل قلت إن هذا المبلغ يمثل رصيد الحساب الجاري للخرينة العمومية لدى بنك الجزائر.

ومن الواضح أن موارد صندوق ضبط الإيرادات توجد ضمن هذا الرصيد للحساب الجاري للخرينة العمومية، وتعود للحكومة مهمة تحديد مستواه بتقييم دقيق للفارق من إيرادات الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين سعر البرميل الفعلي والسعر المرجعي.

أما فيما يخص استفسار السيد عمر قربي عن مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة، والذي بلغ 9,6 ملايين دولار نهاية شهر أكتوبر 2000، فهو يمثل ما يبقى متوفرا للجزائر من إيراداتها من العملات الصعبة المتأتية من معاملاتها مع الخارج (وأساسا من صادراتها من المحروقات)، بعد أن تسدد كل مدفوعاتها نحو الخارج (المتعلقة أساسا ب وارداتها من السلع والخدمات وكذا خدمة الدين).

أما فيما يخص إيرادات الدولة من الجباية البترولية، فهي

فيما يخص سؤال السيد ابن عائشة المتعلق بمسألة خسائر الصرف، بودي أن أشير إلى أنه تم اتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار سنة 1994 في إطار الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

وبصفة عامة، تعتبر خسائر الصرف من المخاطر المعروفة لدى المتعاملين الاقتصاديين في العالم، ويعود إليهم تغطيتها.

ويجب التذكير بأن الخزينة العمومية نفسها قد تحملت خسائر صرف مثلا فيما يتعلق بقروض دعم ميزان المدفوعات لسنتي 1989 و 1990، والتي من أجلها تم دفع 168 مليار دينار للبنوك، لأنها عبأت هذه القروض لحساب الدولة وبطلب منها.

ويعود للحكومة القيام في إطار تقييمها للحالة الاقتصادية، بتقدير الأهمية التي يجب أن تعطى لها لهذه المسألة، والدعم الذي يمكنها تقديمه للمتعاملين الذين مستهم هذه المخاطر، كما تفعله تجاه الفلاحين الذين أصابهم الجفاف.

تطرق السيد محمد دويبي إلى مسألة الكتلة النقدية. وفي هذا الإطار:

1 - بلغت الكتلة النقدية الإجمالية في نهاية سبتمبر 2000، 1615,3 مليار دينار. وتتوزع كما يأتي:

* العملة الورقية والمعدنية المتداولة: 469,9 مليار دج،
* ودائع تحت الطلب على مستوى البنوك: 399,3 مليار دج،

* ودائع تحت الطلب على مستوى مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية: 99,0 مليار دج،

* شبه النقود (ودائع لأجل وودائع بالعملة الصعبة): 647,0 مليار دج.

2 - تمثل النقود المتداولة (نقود ورقية ومعدنية) النقود

تتم الاستثمارات انطلاقا من الإيرادات البترولية. وكل ما هو موجود في الاحتياطي موجود في خزينة الدولة من خلال الإيرادات البترولية، كما هو الحال في الحالة الراهنة مادام يوجد رصيد إيجابي في الخزينة على مستوى البنك المركزي، يقدر بمبلغ 206 ملايين دج. إذن، لانضيف مبلغ 9,6 ملايين دولار المسجل في نهاية أكتوبر من سنة 1998 (احتياطي) إلى مبلغ 206 ملايين دج، لأنهما يعبران عن ثروة واحدة].

فيما يخص مسألة قابلية تحويل الدينار والتي طرحها السيد الحسن مرزوق، يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

1 - تم تنفيذ قابلية التحويل التجارية للدينار في 1994، مع تحرير الواردات وإمكانية الحصول على العملة الصعبة للمتعاملين في مستوى البنوك.

2 - تم توسيع قابلية تحويل الدينار ابتداء من سنة 1995 وبصفة تدريجية إلى باقي العمليات الخارجية الجارية:

- الترخيص، سنة 1995، بالدفع قصد تسديد نفقات الصحة والتعليم في الخارج،

- الترخيص، سنة 1996، بالدفع قصد تسديد النفقات غير السياحية في الخارج (سفر أعمال، مصاريف إظهار)،

- الترخيص، سنة 1997، بالدفع قصد تسديد نفقات سياحية في الخارج.

3 - إجمالا، تم إتمام قابلية التحويل الجاري للدينار سنة 1997 في سياق استمرارية حسنة للوضع الخارجي.

4 - يشكل الانتقال من قابلية التحويل الجاري للدينار إلى قابلية التحويل الكامل للدينار، عملية تستغرق وقتا، لأن تحرير حساب رأس المال سيتم بصفة تدريجية. ولقد شرع في هذه العملية مع تحرير حركة رؤوس الأموال بموجب الاستثمارات المباشرة الأجنبية واستثمارات المحفظة لغير المقيمين في مستوى البورصة.

تمثل بدورها الحقبة التاريخية المعنية، مثلاً: ورقة 100 دج تمثل معركة بين الجيش الجزائري والجيش الإسباني في عام 1775، وهي معركة الحراش.

وأوراق الـ 500 دج تمثل معركة بين الجيش النوميدي والجيش الروماني، وهي إعادة للوحة فنية موجودة في متحف الجيش.

وفيما يتعلق بالشخصيات التاريخية، أصدر بنك الجزائر قطعاً نقدية ذهبية وفضية. تمثل القطع الفضية صور يوغرطة وابن باديس ويومدين.

أما السلسلة الذهبية فهي عبارة عن نقود نقشت عليها صورة الأمير عبد القادر.

هذا لتزويد النواب ببعض المعلومات عن هذه المسألة. أما الرأي القيم الذي أبدى، فسيؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل إن شاء الله.

أما عن السؤال المتعلق باستقلالية بنك الجزائر، فبصفة عامة تعني استقلالية البنوك المركزية في العالم أن السياسة النقدية محافظ عليها، وبالتالي فهي ليست تحت تصرف الحكومة.

وتهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على قيمة العملة الوطنية. وموازية مع ذلك فإن مكافحة التضخم والأهداف السياسية الحكومية في كل بلد، يمكن أن تكون لأسباب داخلية متعارضة مع هدف الاستقرار النقدي. ولهذا تنشئ الدول الحديثة بنوكاً مركزية مستقلة مهمتها المحافظة على قيمة العملة الصعبة.

وللعلم أنشأ قانون النقد والقرض سنة 1990 بنك الجزائر.

وبخصوص استقلالية بنك الجزائر والعلاقات مع الحكومة، في الواقع، كان النظام دائماً مركزياً، بحيث حتى في حالة صدور قانون جديد، يوجد توجه مستمر للعمل بشكل مركزي. وللعلم، حدثت مع بعض الحكومات

المتداولة خارج البنوك والتي هي في حوزة المؤسسات والعائلات.

وعن السؤال المتعلق بعدد الأوراق النقدية (Billets)، تتكون النقود المتداولة من مليار و 50 مليون ورقة نقدية ومليار و 300 مليون قطعة نقدية.

وعن أثر تخفيض قيمة الدينار في قائم الدين الخارجي وفي الميزانية العامة، والتي تطرق إليها السيد جلول جودي، يجدر التأكيد أن مستوى هذا الدين، المعبر عنه بالدولار، لا يمكن أن يتأثر بسعر صرف الدينار مهما كان، في حين يتأثر مبلغ خدمة الدين العمومي الخارجي بانخفاض قيمة الدينار، لأن هذا المبلغ يعبر عنه بالدينار. ولكن في نفس الوقت، تستفيد الدولة من الزيادة في الإيرادات من الجباية البترولية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار بالنسبة إلى الدولار. كما تستفيد الزيادة في قيمة الضرائب والرسوم والحقوق على الواردات.

وفي المجموع، لا يعتبر أثر تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار في الميزانية العامة، سلبياً.

وعن السؤال المتعلق بإصدار السلسلة الجديدة للعملة الوطنية، أوضح أولاً أن السبب في هذا الإصدار الجديد يكمن في عوامل اقتصادية وأخرى تقنية. هذا وتقرر إصدار هذه السلسلة الجديدة بنظام من مجلس النقد والقرض سنة 1992. وللعلم، أنا الذي قمت بتنفيذ هذا القرار عندما توليت مسؤولية محافظ بنك الجزائر. وأنشأ هذا النظام الأوراق الجديدة مختاراً كموضوع عام وكمحور، تاريخ الجزائر:

* الفترة ما قبل التاريخ خصصت لمبلغ: 1000 دينار

* الفترة النوميديّة لمبلغ: 500 دينار

* الفتح الإسلامي لمبلغ: 200 دينار

* فترة ما قبل الغزو الاستعماري لمبلغ: 100 دينار

وتحتوي الأوراق على رسومات تمثل مناظر تاريخية،

فهذه مبادرة نتمناها سنة حميدة تبقى بيننا وبين بنك الجزائر لتزويد السادة النواب بكل المعطيات الرقمية عن الواقع الاقتصادي للبلاد وعن سياستنا النقدية.

كما أتوجه بشكري الخاص دائما إلى السيد المحافظ على الجهد الكبير الذي بذله للتعبير باللغة الوطنية، ولكنني أقول له كذلك: لو ترددت على القاعة، لتحسنت لغتك في ظرف سنتين (تصفيق)!!

أشكر كذلك كل السادة الأعضاء الذين شاركوا في هذا النقاش الذي ساهم في إثراء، ليس مجلسنا وحده بالمعطيات الدقيقة، وإنما الرأي العام الوطني من خلال الصحافة الوطنية الحاضرة معنا بكثرة في جل أوقات هذه الجلسة.

وتستأنف أشغال مجلسنا غدا في الساعة العاشرة صباحا وتخصص للطلب الذي تقدم به الكثير من الزملاء والخاص باستجواب الحكومة. والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء**

وفي بعض الأحيان مشاكل، تصرف عندها بنك الجزائر من حيث احترام استقلاليته المسطرة في القانون، وبشكل يستمر فيه العمل المشترك للصالح العام دون أن تصبح هذه المشاكل قضايا عامة. وأعتبر أن العلاقة مع الحكومة علاقة طبيعية، والعمل يستمر في إطار القانون.

وفي الختام، أود أن أشكر مجلسكم الموقر على هذه الدعوة، وهي أول دعوة تأتيني من مجلسكم، وسأبقى تحت تصرفكم. كما أشكر كل أعضاء هذا المجلس المحترم على المشاركة، وكذا السيد الوزير على حضوره أمس واليوم.

كما أوجه شكري الخاص والجزيل إلى السيد رئيس المجلس على ما بذله من جهد خلال هذه الجلسات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: بدوري أتوجه بالشكر إلى السيد محافظ بنك الجزائر على عنايته بتمكين السادة والسيدات أعضاء المجلس الشعبي الوطني من كافة الأرقام إلى درجة أننا وجدنا من يقول إننا أغرقنا بالأرقام، في حين أننا كنا دوما نشتكي من ندرتها.